

أثر الحوكمة الإلكترونية على بناء الثقة في البرلمان المصري

(التصويت الإلكتروني نموذجاً)

The impact of e-governance on building confidence in the
Egyptian parliament(E-voting as a model)

تاريخ النشر: 2020/10/23

تاريخ القبول: 2020/07/17

تاريخ الإرسال: 2020/05/26

محمد نور البصراقي

Email : nourzz@yahoo.com جامعة بني سويف، مصر

الملخص:

إن انتقال البرلمانات الى الحوكمة الالكترونية و التي تتجلى اهم الياتها في التصويت الإلكتروني لهو بمثابة مؤشر لدعم الشفافية و النزاهة في أعمال المجلس و المناقشات العلنية، فاستمرار شرعية البرلمان في أي نظام تأتي من الرضا الشعبي عن الأداء و انجاز المهام الموكلة اليه والتي تعبر عن تطلعات و امال الشعوب، ولعل أحد مسببات ثورة يناير ٢٠١١ هو ميلاد برلمان فاقد الشرعية في ٢٠١٠ ، وعملت برلمانات ما بعد يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ على تعزيز البناء الثقوي في اداء البرلمان، وهو ما دفع برلمان ٢٠١٥ إلى الاعتماد على الحوكمة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية؛ التصويت الإلكتروني؛ الثقة؛ البرلمان

المؤلف المرسل: محمد نور البصراقي، Email : nourzz@yahoo.com

Abstract:

The transition of parliaments to governance Electronic, which is the most important mechanism in electronic voting, is a leading indicator. Transparency and integrity in the work of the Council and public debates, the continuation of the parliament's legitimacy in any system comes from popular satisfaction with the performance and fulfillment of the tasks entrusted to it, which reflects the aspirations and hopes of peoples, and perhaps one of the causes of the January 2011 revolution is the birth of a parliament lost legitimacy in 2010, The post-January 2011 and June 30, 2013 parliaments worked to strengthen the cultural structure in the performance of the parliament, which led the 2015 parliament to rely on governance Electronic in the voting process through its internal regulations in support of transparency and integrity in the calculation of votes.

Studyterms:Electronic voting ; governance Electronic ; trust ;Parliament

مقدمة:

تعد الحوكمة الإلكترونية وما تمثله من الياتكآلية التصويت على مشروعات القوانين أو استخدام أحد أدوات الرقابة البرلمانية هي الوسيلة الكاشفة للمناقشات العلنية حول موضوع ما، ويشكل إنتاج القانون المهمة الأساسية للبرلمان، بالإضافة إلى مهام مجلس النواب التي تتمثل في مراقبة الحكومة ومناقشة السياسات العامة، إلا أن إنتاج القانون هي سيرورة من العمليات التي تبدأ بإعداد القانون، مروراً بمناقشتها ثم



التصويت عليها وانتهاء بإصدارها ونشرها بالجريدة الرسمية، هذه السيرة توضع منذ البداية أمام إشكالية التصويت وأهميته، وما هي إجراءات ضبط التصويت .

وإذا كانت عملية التصويت تسبقها وجوباً اكتمال النصاب القانوني لتصويت الأعضاء ، وهو ما يتطلب دقة حصر الحضور لبيان ما إذا كان مشروع القانون أو موضوع النقاش قابل للتصويت عليه من عدمه ، فإن ذلك يستلزم توافر وسيلة آمنة لا تجعل مجال للشك حول مدى توافر النصاب القانوني ، وتعود أهمية التصويت الإلكتروني لمعرفة عدد الرافضين وعدد الموافقين وكذلك الممتنعين ، نظراً لأن عدم استخدام آلية دقيقة يجعل تحديد نسبة الموافقين إلى نسبة الرافضين أو الممتنعين غير محددة ويمكن أن تخضع لأهواء وتوجهات رئيس الجلسة .

وتكمن مشكلة الدراسة في أن مصر قد عانت كثيراً من تزوير إرادة الشعب في تشريعات لا تعبر عن الرغبات والتطلعات الجماهيرية، بقدر تحقيق تلك التشريعات لرضا السلطة التنفيذية عن طريق التأثير على نواب يدينون بالولاء والتبعية لها، أو التحايل خلال عملية التصويت داخل البرلمان، إذ أن التصويت برفع الأيدي عند مناقشة مشروعات القوانين كان أحد أبرز أساليب التحايل لتمرير تلك التشريعات، وتأخذ الدراسة إشكالية مكونة من شقين...الأول يدور حول معوقات استخدام التصويت الإلكتروني خلال المناقشات وإقرار القوانين داخل البرلمان على الرغم من نص اللائحة على التصويت الإلكتروني كأول الخيارات للتصويت، وكذلك مدى قناعة البرلمان ذاته باستبدال التصويت التقليدي بالتصويت الإلكتروني، بينما يأتي الشق الثاني في مدى إمكانية قيام الحوكمة الإلكترونية في تعزيز رضا الجماهيري والثقة في أداء البرلمان.

بينما تهدف الدراسة إلى:

- محاولة التعرف على أهمية الحوكمة الإلكترونية بالنسبة للنظم الديمقراطية.
- التعرف على أسباب التطبيق الجزئي للتصويت الإلكتروني على مشروعات القوانين .
- التحقق من ملائمة الحوكمة الإلكترونية للسياقات السياسية والاجتماعية .



- التعرف على الاثر القيمي لتطبيق اليات الحوكمة الإلكترونية وخاصة التصويت الإلكتروني على بناء الثقة فيالبرلمان .

و تدور تساؤلات الدراسة حول :

- هل تستطيع الحوكمة الالكترونية أن تسهم في النزاهة و الشفافية في أداء المجلس؟

- هل يمكنللتصويت الإلكتروني أن يعزز من المشاركة السياسية في الانتخابات ؟

- هل يكفى الاطار التشريعي و التنظيمي لتطبيق فعال للحوكمة الالكترونية ؟

- ما هو اثر الحوكمة الالكترونيه على بناء الثقة في اداء مجلس النواب ؟

و تعود أهمية الدراسة فيانها تعد محاولة جادة لصياغة أسس الشفافية و النزاهة في ادارة جلسات البرلمان فيما يتعلق بآلية سن التشريعات من خلال التصويت ، وكذلك محاولة الكشف عن النقاط التي تتعلق بخطر التصويت التقليدي في استجلاء نسب التصويت ودقتها على مشروعات القوانين ، ومدى كفاءة برلمان (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) في تلبية تطلعات الجماهير بعد ما شهدته البلاد من موجات ثورية ساهمت بشكل ما في سقوط نظم وإعادة بناء نظام حكم جديد ، حيث يعد أداء البرلمان أحد العوامل التي تسهم في الرضا الشعبي عن النظام السياسي ،والدراسة تتخذ من التصويت الإلكتروني أحد العوامل المؤثرة في دعم الشفافية و النزاهة عند مناقشة القوانين ، وما يترتب على ذلك من نتائج تأتي في مقدمتها بناء الثقة في البرلمان .

وتنقسم الدراسة الى:

- أبعاد عملية التصويت.

- الاطار التشريعي للتصويت الالكترونى.

- أداء مجلس نواب ٢٠١٥ بالتصويت التقليدي .

- تقييم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الثقة في البرلمان .



— دور التصويت الإلكتروني كألية من اليات الحوكمة الالكترونية في تعزيز الثقة بالبرلمان

أولاً- أبعاد عملية التصويت :

أوجد الدمج بين السياسة و التكنولوجيا بصفة عامة تأثيراً شاملاً على العملية السياسية و النظام السياسي بشكل دعي الى ظهور ما يمكن ان يطلق عليه " النظام السياسي الإلكتروني"، و الذى ظهر مع انتقال صناعة القرار الحكومي الى الفضاء الإلكتروني، و أصبح للفضاء الإلكتروني دور في تفاعلات العملية السياسية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، ومواجهة الممارسات الاستبدادية ومالذلك من أثر ممتد في إحداث الانتقال الديمقراطي (عبد الصادق، ٢٠٠٩، ص ٧١) .

وتعرف الحوكمة الالكترونية " بأنها تطبيق مبادئ الحكم الرشيد(العدل، المساواة، الشفافية، الرقابة، المتابعة) داخل المؤسسة باستخدام تكنولوجيا المعلومات(بومروان، ٢٠٠٩، ص ٦٦)، و تعد عملية التصويت هي الترجمة الفعلية لرغبة الشعب عند تفويض من يمثله في إدارة شئون البلاد، وهى الالية الكاشفة للإرادة الشعبية في تحديد مسارات ادارة الدولة. فكل النظم السياسية تتخذ احدى الوسائل لإسناد السلطة، وتعد الانتخابات هي الوسيلة الاكثر ديمقراطية لإسناد السلطة في النظم الجمهورية، وهى بمثابة مفتاح الشرعية للحكم، وذلك من خلال عدة متطلبات يجب ان تشملها الانتخابات مثل المساواة و التمثيل العادل و الشمولية و الشفافية و النزاهة، وعليه فمشاركة أفراد المجتمع في اختيار نظام الحكم أو إدارة الحكومة لا يمكن أن تكون من الناحية العملية-مع تزايد عدد المواطنين في البلدان-إلا من خلال قيام المواطنين أنفسهم بإبداء رأيهم، ولا يكون ذلك إلا بالتصويت عبر صناديق الانتخاب، وقد حرصت النظم الانتخابية ان تجعل لعملية التصويت خصائص ، مثل :

— التصويت مباشر : وهو يعنى أنه لا حواجز بين الشخص و الاختيار، فلا يجوز التصويت بالإنابة او بالمراسلة .



- التصويت سري : يعنى عدم جواز اطلاع احد على الرغبة التصويتية، ولا يجوز الافصاح عن شخصية المصوت .
- المساواة في التصويت:يعنى ان كل المواطنين متساوون في احتساب صوته، فلا يوجد مواطن له صوت واحد و اخر له صوتان، فالمواطنون متساوون في ذلك.
- أما اذا انتقلنا للتصويت الإلكتروني، فلا بد من التعرف على ماهية التصويت الالكتروني، أي مفهوم التصويت الالكتروني أولاً، ثم التطرق بعد ذلك الى تقييم نظام التصويت الالكتروني كتقنية حديثة في البرلمان .
- فمعنى التصويت الالكتروني هو عملية ناتجة عن مخرجات لتفاعل يتم فيه استخدام الوسائل الفنية والتقنية من اجهزة وحواسيب وبرمجيات رقمية، والتي يتم من خلالها جدولة البيانات ومعالجتها واظهار نتائج تلك المدخلات (عبد الغفار، ٢٠١٩، التكنولوجيا في ادارة الانتخابات)، ويجب ان تتوفر في نظام التصويت الإلكتروني عدد من المعايير الضرورية للتحقق من شرعية وكفاءة الاجراء التصويتي، ومنها :
- المعيار القانوني : حيث يلزم لتطبيق التصويت الالكتروني أن يتواجد تشريع سواء كان قانون او لائحة يدعم قرار تطبيق التصويت الالكتروني بما يتفق وقوانين الممارسة الانتخابية في تلك الدولة، ويحقق الغاية من ذلك القرار.
- المعيار التقني : ان معايير استخدامأجهزة التصويت الإلكتروني يجب ان يتوافر فيها الحد اللازم لتطبيق قيم الديمقراطية ، وذلك من خلالالتصدي لجميع المخاوف المتعلقة بالتصويت الالكتروني، ويمكن تحقيق الثقة بالجدارة الالكترونية المستخدمة في سير العملية الانتخابية(أمين، ٢٠٠٠، ص١٣) وذلك من خلال القدرة على التصدي للثغرات التي يمكن ان تظهر خلال ادارة التصويت الإلكتروني، حيث يجب ان يحتفظ كل نائب برقم سري خاص به للمستخدم لا يستطيع أحد أن يدخل من خلاله، ولا يجوز انابة أحد في استخدامه .



-المعيار الاجتماعي : ان التوعية بأهمية التصويت الإلكتروني للنواب ، تعزز من الديمقراطية، وتنتج ثقافة الشفافية وتجنب النواب من الخضوع لإملاءات السلطة التنفيذية، ذلك ان قناعة النواب بالتصويت الإلكتروني مهم وضروري ، لان النائب هو محور العملية التصويتية، فإذا لم يكن مقتنع بأهمية التصويت الإلكتروني وفوائده، سيعني ذلك انتقاص جدارة العملية التصويتية (عبد القادر، حامد، ٢٠١٢، ص ١٣١).

ثانياً - الاطار التشريعي للتصويت الإلكتروني داخل البرلمان :

يحكم آلية التصويت في مجلس النواب اللائحة التنفيذية الداخلية للمجلس، التي تحمل صفة القانون وقوته، وعند التدقيق في الكيفية التي تطبق فيها النصوص التي تتعلق بالتصويت، بغض النظر عن آلية صنع التشريع البرلماني ، نجد ان اللائحة المعمول بها والتي صدرت عام ٢٠١٦ قد عالجت القصور في حساب النصاب القانوني من خلال التسجيل الإلكتروني، الا أن طرق التصويت الاخرى (التقليدية) التي يعتمد عليها المجلس قد يشوبها الخلل وعدم الدقة وتحتاج للوضوح والشفافية.

المحدد القانوني للتصويت الإلكتروني :

نصت اللائحة التنفيذية لمجلس النواب على اولويات التصويت داخل المجلس وكانت كالتالي (٢٠١٦، نص اللائحة الداخلية للبرلمان) :

-المادة ٣٢٠ : " مع مراعاة الحالات التي يؤخذ فيها الرأي نداء بالاسم، يؤخذ الرأي بإحدى الوسائل الآتية: أولاً: التصويت الإلكتروني. ثانياً: رفع الأيدي. ثالثاً: القيام والجلوس

- المادة ٣٢١: "في الأحوال التي يتم التصويت فيها إلكترونياً، تتخذ الأمانة العامة للمجلس ما يلزم لقفل حسابات الأعضاء غير المسجلين للحضور إلكترونياً، لمنع استخدام بطاقاتهم عند حساب عدد المصوتين".



- المادة ٣٢٢: "التصويت الإلكتروني شخصي، ويحظر على العضو استخدام البطاقة الخاصة بنائب آخر، ويلتزم العضو في حالة فقد البطاقة الخاصة به بالإبلاغ الفوري عن ذلك للأمانة العامة للمجلس لاتخاذ ما يلزم".

ومن خلال تلك المواد في اللائحة يتضح ان اللجوء للتصويت الإلكتروني يأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات التصويت داخل مجلس النواب ، الا ان اللائحة التنفيذية قد أقرت التصويت نداءً بالاسم في بعض الحالات الضيقة مثل ...

- المادة ٢٧٣ والتي نصت على " في غير المواد الجنائية والضريرية، تكون الموافقة على مشروعات القوانين التي تتضمن أثراً رجعياً بثلاثي عدد أعضاء المجلس، ويكون التصويت عليها نداءً بالاسم "

- المادة ٣٥٣ والتي نصت على " يجب دائماً تلاوة تقرير اللجنة عن إسقاط العضوية بالمجلس، ولا تسرى أحكام الاستعجال على إجراءات إسقاط العضوية، ويؤخذ الرأي في تقرير اللجنة عن إسقاط العضوية نداءً بالاسم ولا يصدر قرار المجلس بإسقاطها إلا بموافقة ثلثي أعضائه".

إلا أن اللائحة تضمنت نصاً جعل التحكم في آلية التصويت بيد رئيس المجلس أو عدد معين من النواب وذلك في المادة " ٣٢٥ " والتي نصت على انه بمراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة، يؤخذ الرأي نداءً بالاسم في أحد الأحوال الآتية: أولاً: إذا طلب ذلك رئيس المجلس. ثانياً: إذا قُدم بذلك طلب كتابي من ثلاثين عضواً على الأقل قبل الشروع في أخذ الآراء، ولا يقبل هذا الطلب إلا بعد التحقق من وجود مقدميه بالجلسة. ثالثاً: عدم وضوح النتيجة عند أخذ الرأي برفع الأيدي أو القيام والجلوس. ويعبر العضو عن رأيه عند النداء على اسمه بكلمة "موافق" أو "غير موافق" أو "ممتنع" دون أيتعليق .

ثالثاً - أداء مجلس نواب ٢٠١٥ بالتصويت التقليدي :



رغم قرار مجلس النواب في جلساته الأولى عام ٢٠١٥، العمل بالتصويت الإلكتروني على جميع مشروعات القوانين بما فيها اللائحة، إلا أن المجلس اتجه للتصويت على مشروعات القوانين من خلال رفع الأيدي أو الوقوف (التصويت برفع اليد لـ «تمرير القوانين» يثير جدلا تحت القبة، ٢٠١٦) وبرر رئيس المجلس ذلك لتوفير الوقت!!!!، وأن ذلك سيطبق على المواد والقوانين «التوافقية»، إلا أنه ومع مرور الوقت لوحظ أن عددا من القوانين والمواد والقرارات مررت بالتصويت برفع اليد، دون اكتمال النصاب تارة، ودون أن يكون الموافقون أغلبية تارة أخرى، وهو ما قد يهدد شرعية تلك التشريعات، ومن هنا ثارت علامات استفهام حول عدم اللجوء للتصويت الإلكتروني لضمان الدقة في حساب نسب التصويت (التصويت الإلكتروني "الحاضر الغائب، ٢٠١٦") والتي تعد بمثابة صك شرعية للقوانين.

❖ في أغسطس ٢٠١٦ اعترض ٢٠ نائب من تكتل ٣٠ / ٢٥ على أسلوب إدارة الجلسات عند التصويت على مشروعات القوانين، نظراً لإقرار رئيس المجلس التصويت برفع الأيدي دون الاعتماد على التصويت الإلكتروني عند مناقشة قانون ضريبة القيمة المضافة، مما دفع رئيس مجلس النواب إلى إحالة لجنة القيم داخل المجلس، مما أثار الجدل حول طريقة تصويت النواب على مشروعات القوانين داخل المجلس ومدى دقتها، وقد بدأت الأزمة حين أعلن النواب انسحابهم من الجلسة، وقالوا إن التصويت برفع الأيدي على مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة لا يبين الاتجاه الحقيقي للمشرعين، وقالوا إنه لا يعين بتحديد قاطع للموافقين وغير الموافقين، وطالبوا بتطبيق التصويت الإلكتروني، الذي قالوا إن لائحة عمل المجلس تنص عليه.

وصدريان رسمي عن التكتل، ذكر فيه « أن رئيس المجلس رفض طلبنا بالتصويت الإلكتروني، الذي بدونه لا نستطيع إعلام الشعب بمن رفض وبمن قبل، وهذا حق أصيل للشعب، وقد فوجئنا برئيس المجلس رداً على انسحابنا ولجوئنا



لإعلام الناس بطريقة أخرى، ان صرح عن نيته لإحالتنا للجنة القيم (أزمة التصويت الإلكتروني داخل « النواب المصري »..هل أخطأ رئيس البرلمان ، ٢٠١٦).

❖ في يونيو ٢٠١٧ وافق مجلس النواب على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية بشأن نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير بالسعودية وتم التصويت على ذلك برفع الأيدي، وليس نداء بالاسم أو إلكترونياً كما يطالب بعض النواب، وأن من خصائص حق التصويت انه سري ، الا ان رئيس المجلس رفض ذلك واعلن ان التصويت سيكون برفع الأيدي (مصر: اعتراض عدد من النواب على اتفاقية الحدود مع السعودية، ٢٠١٧)، وهو ما اعتبره تكتل ٢٥ - ٣٠ تصويت باطل، ولا يعبر عن الحقيقة، وكان قد دخل عدد من أعضاء التكتل الراضين لاتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية، في اعتصام مؤقت بقاعة البرلمان للحصول على نموذج توقيعات حتى يتسنى لهم جمع التوقيعات الراضة ليكون التصويت على الاتفاقية نداءً بالاسم وليس برفع الأيدي أو وقوفاً، لكي يعرف الناخبين موقف كل نائب من نواب البرلمان (التصويت بالجلسة العامة على " تيران وصنافير " بـ"رفع الأيدي" ، ٢٠١٧).

❖ في ٥ ديسمبر ٢٠١٧ وافق مجلس النواب بشكل نهائي على ٥ مشروعات من القوانين المؤجلة، وهى مشروع قانون بإصدار تنظيم الهيئات الشبابية، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون نظام نائب الوزير، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون بشأن إنشاء محاكم الأسرة، ومشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارد، وذلك باستخدام التصويت بالوقوف و الجلوس- حيث مازح الدكتور على عبد العال أعضاء البرلمان، قائلاً "التصويت سيكون بالوقوف هخليكوا تعملوا تمارين رياضية النهاردة." - (البرلمان يوافق نهائياً على ٥ قوانين مكملة للدستور، ٢٠١٧).

❖ في ٢٥ يوليو ٢٠١٨ وافق مجلس النواب على بيان الحكومة المقدم من الدكتور مصطفى مدبولي المكلف بتشكيل الحكومة لكسب الثقة من خلال التصويت برفع



الأيدي، وعلى الرغم من ان ممارسة الحكومة لمهامها لا يتم الا من خلال موافقة البرلمان على البرنامج المقدم من رئيس الحكومة ، وهو ما يلزم دقة احتساب الاصوات الموافقة و الممتنعة و الرافضة، الا ان المجلس تغاضى عن اللجوء للتصويت الإلكتروني واعتمد الية التصويت التقليدي (البرلمانيرفعدورالانعقادالثالث ، ٢٠١٨) . ❖ في ١٠ يناير ٢٠١٩، وافق مجلس النواب على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ بمد حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ٢٠١٨، في جميع أنحاء البلاد لمدة ٣ أشهر تبدأ في تمام الساعة الواحدة صباح يوم الثلاثاء ١٥ يناير، وذلك من خلال رفع الأيدي وأوضح عبد العال، أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، تنص على أنه يجب موافقة أغلبية أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، على أن تكون الموافقة على مدها بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب (قرار جمهوري بمد حالة الطوارئ ٣ أشهر بجميع أنحاء البلاد، ٢٠١٨) .

حالات التصويت نداءً بالاسم خلال الفترة من ٢٠١٥ : نهاية دور الانعقاد الرابع ٢٠١٨ (خمسحالات « نداء بالاسم » في برلمان ٣٠ يونيو، ٢٠١٨):

١- حالي إسقاط عضوية :

❖ في مارس ٢٠١٦ عند اللجوء لإسقاط عضوية النائب توفيق عكاشة، على خلفية التصريحات التي أدلى بها، بعد لقاءه مع السفير الإسرائيلي في القاهرة ، حيث ناقش مجلس النواب تقرير اللجنة الخاصة بشأن التحقيق مع النائب توفيق عكاشة وما أوصت به من حرمان النائب من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة دور انعقادي كامل، ولم يقر رئيس المجلس باللجوء الى التصويت الإلكتروني، وتم التصويت على العقوبة برفع الأيدي ولكن المجلس رفض تلك العقوبة، باعتبار أنها عقوبة غير كافية، وطالب العديد من النواب بإسقاط عضوية النائب، ليعلن الدكتور على عبد العال، غلق باب المناقشة، والتصويت على الطلب الذي تقدم به أكثر من ١٦٠ نائبا كتابة بإسقاط عضوية توفيق عكاشة، وكان التصويت على إسقاط عضوية توفيق عكاشة، عن طريق النداء على النواب بالاسم، وبالفعل تم النداء على جميع



الأعضاء، وفي نهاية التصويت تم النداء مرة أخرى على الأسماء التي لم تصوت ولم تكن موجودة داخل القاعة أثناء التصويت، وعاد إلى القاعة عدد من النواب الذين لم يتواجدوا وقت النداء على أسمائهم.

وأعلن الدكتور على عبد العال، رئيس مجلس النواب، أن عدد النواب الذين أدلوا بأصواتهم ٤٩٠ نائبا، صوت بالموافقة على إسقاط العضوية عن النائب "توفيق عكاشة" عدد ٤٦٥ عضوا، وامتنع عن التصويت عدد ٩ نواب، ورفض إسقاط العضوية عن النائب عدد ١٦ عضوا، وغاب عن هذه الجلسة ١٠٤ نواب (البرلمان المصري يسقط عضوية توفيق عكاشة، ٢٠١٧).

❖ وفي فبراير ٢٠١٧ كانت الحالة الثانية التي يتم فيها التصويت نداء بالاسم في إسقاط عضوية النائب محمد أنور السادات، والذي تم اتهامه بالتواصل مع منظمات حقوقية دولية تسيء إلى مصر، وتستغل بعض التقارير في الإساءة إلى سمعتها في الخارج (مجلس النواب يسقط عضوية محمد أنور السادات بأغلبية الثلثين، ٢٠١٧).

❖ في ١٤ فبراير ٢٠١٩، وافق مجلس النواب بأغلبية ٤٨٥ صوتاً على مبدأ تعديل الدستور المحال من اللجنة العامة إلى اللجنة التشريعية والدستورية وذلك نداء بالاسم، ورفض ١٧ نائب تلك التعديلات (البرلمان يبدأ التصويت نداء بالاسم لمبدأ «التعديلات الدستورية، ٢٠١٩)، إلا أن مجلس النواب اعتبر النواب المتغيبين عن الجلسة متساوون مع النواب الموافقين جزئياً فيما تبقى من جملة نواب المجلس، وهنا تبرز المشكلة، حيث أن النواب الموافقون جزئياً رفضوا بعض المواد ووافقوا على البعض الآخر، حيث أن التصويت المبدئي كان على جملة التعديلات وليس مادة تلوى الأخرى، وهو ما أهدر عدد من الأصوات.

٢- في شأن مشروعات القوانين التي تطلبت الموافقة عليها نداء بالاسم، كانت كالتالي :

❖ في مايو ٢٠١٦، بخصوص قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، وقام المجلس بالتصويت عليه نداء بالاسم، لأن القانون يطبق بأثر



رجعي، ومكمل للدستور، وتضمن التعديل منح رئيس الجمهورية الحق في مد خدمة رتبة اللواء بعد بلوغه السن المقررة للإحالة إلى التقاعد في هذه الرتبة لمدة ٤ سنوات بدلا من سنتين («النواب» يوافق على مد خدمة لواءات الجيش ٤ سنوات، ٢٠١٦).

❖ وفي مايو ٢٠١٧، كانت الحالة الثانية التي تم فيها التصويت نداء بالاسم، والتي اختصت بقرار رئيس الجمهورية في منح علاوة ١٠% لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، حيث تم تطبيقه بأثر رجعي، إعمالا لللائحة الداخلية للمجلس.

❖ وفي ابريل ٢٠١٨، كانت الموافقة على تعديل قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي الصادر برقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢، والتي أقرت زيادة رواتب الدبلوماسيين، وسيتم تطبيقها بأثر رجعي اعتبارا من ٢٠١٥.

وعلى الرغم من ان اللائحة قد نصت عند التصويت على تلك الحالات حصراً بالنداء بالاسم الا ان تلك الحالات لا يوجد ما يمنع من التصويت الإلكتروني عليها اذا تم تعديل اللائحة في شأن ذلك، وخاصة أن التصويت يسبقه مناقشات وعقد جلسات للجان المتخصصة، وتكون عملية التصويت هي الكاشفة للقرار، وليست المنشأة له.

رابعا - تقييم الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الثقة في البرلمان:

للتكنولوجيا الرقمية دور إيجابي في إشاعة المناخ الديمقراطي، وقد تكون ملجأ أو هرباً من المناخ السلطوي، فالديمقراطية الرقمية لا تعني ابتكار نوع جديد من الديمقراطي، بل ممارسة التعبير عن الرأي دون خوف او تردد من العواقب (اسماعيل، ٢٠١٧، ص ٣٩).

ففكرة التشاور عبر التكنولوجيا قائمة على أساس قيام البرلمان والحكومة معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر المساءلة و التشريع (معنى الديمقراطية الرقمية، ٢٠١٤)، وذلك حتى يجد المواطن نفسه أمام ظاهرة جديدة تدعم ثقته في المؤسسات العامة، وتجمع في



طياتها السياسة والتكنولوجيا حتى تصل لدرجة من التلاحم وتنصهر بداخله محفزات المشاركة السياسية (الكواري، ٢٠٠٠، ص٩٦). ومع مرور الوقت لا تستطيع المؤسسات أن تتخلى عنها لأنها أصبحت وسيلة لتحقيق رضا المواطن عن مستوى مشاركته في صنع القرار الخاص بدولته (غطاس، ٢٠١٦، ص٩٦).

ولقد ساهم الانترنت في الأمور السياسية وربط بين فروع الدولة المختلفة وساهم في خلق نوع جديد من الديمقراطية وهو الديمقراطية الرقمية وهي شكل من التطورات التي تسمح بتحقيق مغزى الديمقراطية التشاورية من خلال الحوار والتمثيل وفتح قنوات أوسع للاستيعاب، مما ساهم وبشكل كبير في التشاور والتشارك و التعبير داخل البرلمان دون رقيب أو محاذير.

وتعود أهداف الحوكمة الالكترونية داخل البرلمان الى :

• تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم الغير مباشرة في متابعة جميع القضايا، من خلال متابعة أداء النواب، كما تعمل على زيادة كفاءة التوصل الى مؤشرات حقيقية، مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لانجاز المناقشات.

• تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الإدارية.

• خلق بيئة عمل افضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال بين أعضاء البرلمان وتأسيس بنية تحتية للمعلومات تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين البرلمان وجهات العمل الأخرى.

• تحقيق الشفافية والعدالة وسرعة الوصول الى الجهات المعنية بأي موضوع.

أهمية التصويت الإلكتروني كأحد اليات الحوكمة الالكترونية الى :



- ❖ إظهار النصاب القانوني اللازم للتصويت على مشروعات القوانين أو إبداء الرأي في موضوع ما، حيث نصت المادة ٢٧٠ على ... "مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة، لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه"، والمادة ٣١٧.... "يجب على رئيس المجلس التحقق، قبل الشروع في أخذ الرأي، من تكامل العدد القانوني لصحة إبداء الرأي كلما طُلب ذلك"
- ❖ إعلان الرأي العام بالإحصاءات الخاصة بنتيجة التصويت.
- ❖ تعزيز الشفافية و النزاهة في مناقشة الموضوعات ، مما ينعكس بالثقة في أداء المجلس.
- ❖ توفير الوقت، حيث ان النداء بالاسم قد يتسبب في اضاعة الوقت، أو استغلال النائب للكلمة والتحدث في أمور ليس مطروحة للنقاش- حدث ذلك عندما قام نواب يتحدثون لأول مرة خلال اسقاط عضوية النائ بتوفيق عكاشة في مارس ٢٠١٦، حيث استغلال بعض الكلمة في مطالب شخصية وسط غضب بسب بعدممنحهم الكلمة، واللافت للنظر أن عددا كبيرا من النواب استغلوا النداء عليهم بالاسم أثناء التصويت على إسقاط عضوية "عكاشة"، وكونهم "لأول مرة يتحدثون بالقاعة" ليعبروا عن غضبهم من منح الكلمات لأعضاء بعينهم وتجاهل منحهم الكلمات، مطالبين بتحقيق العدالة في إدارة الجلسة ومنح الكلمات، واستغلوا ذلك في مطالب شخصية لهم (القصة الكاملة لإسقاط عضوية عكاشة " ٢٠١٦).
- وعلى الرغم من أهمية التصويت الإلكتروني لأنه أداة هامة للشفافية، فإن النائب قد يخضع لتوجهات النظام السياسي حرصاً على مصالحه مع النظام، وبالتالي لا يرغب في معرفة توجهه التصويتي داخل البرلمان، حيث ان ما يصرح به لوسائل الإعلام و لأبناء دائرته يمكن ان يخالف ذلك التوجه، حيث إن بعض النواب قد يعترضون على مشروع قانون ما في كلمتهم ولكن خلال التصويت يتحول الأمر ويوافقون عليه أو العكس، وهنا من حق الشعب أن يعلم حقيقة تصويت النواب الذين انتخبهم على القوانين وهل مواقفهم مع الحكومة أو العكس، حيث ان التصويت الإلكتروني يظهر



بالاسم النواب الموافقون والمعتضون على مشروع قانون ما، وبالتالي قد يؤدي معرفه أدائه التصويتي لإحراجه داخل دائرته، حيث ان تلك القوانين المقترحة قد تمثل عبئاً على المواطنين وضد رغبتهم .

١- تحديات التصويت الإلكتروني :

❖ مقاومة التغيير: ان سيكولوجية الانسان تجعله يقاوم التغيير في مختلف مجالات الحياة، وخصوصاً السياسية منها بغض النظر عن شكل ومدى هذا التغيير. وتظهر هذه المقاومة بنسب متفاوتة باختلاف الاشخاص ، وتشتد عند بعض أصحاب القوى والنفوذ السياسي خوفاً من ان يمس هذا التغيير قدراتهم ونفوذهم الرسمية والشعبية ، فيتجهون نحو التشكيك بقدرة أنظمة التصويت الإلكتروني على العمل بدقة وكفاءة .

ان مقاومة هذا التغيير يمكن ان تضمحل بتنامي الوعي الثقافي لدى النواب بالناحية التكنولوجية، وخصوصاً ان الحاسب الآلي يسهل استخدامه لما يتضمنه من لغات ووسائل توضيحية تسهل الاختيار حتى من قبل الاميين من الناحية التكنولوجية.

❖ عدم رغبة بعض النواب الافصاح العلني عن توجهاتهم: حيث يرفض بعض النواب ذلك التصويت نظراً لأنه يظهر هويته الاعضاء المصوتين بنعم أو لا والممتنعون على مشروعات القوانين، وهو الامر الذي قد يسبب لهم حرجاً اذا كان رأيهم المعلن للدائرة الانتخابية مخالفاً لما يبطنه النائب ويتماشي مع رغبات السلطة .

❖ عدم وجود ارادة حقيقية من مجلس النواب لتطبيقه : حيث ان تطبيق التصويت الإلكتروني في كل المناقشات والاتفاقيات قد يصعب معه تمرير بعض الاتفاقيات و التشريعات وهو الامر الذي قد يؤدي للتصادم مع السلطة التنفيذية، وهو الامر المستبعد في ظل مجلس النواب الحالي، الذي تتماشى آراؤه مع رغبات السلطة التنفيذية.

❖ التجنيد السياسي من الحكومة لبعض النواب: فالواقع السياسي يفرض على النائب الاهتمام بالقضايا المحلية وتقديم الخدمات لأبناء دائرته بهدف الحصول على



رضاهم وتأييدهم له، حتى يقوموا بدعمه في الانتخابات التالية (هلال، ٢٠١٠، ص ٢١٢)، وتتوقف موافقة الحكومة على الخدمات التي يتقدم بها أعضاء مجلس النواب إليها على مدى مهادنة النائب للحكومة وعدم كشف أي أخطاء لها، وبالتالي لكي تراقب الحكومة علاقاتها بالنواب داخل المجلس يجب ان يكون التصويت علني وبعيد عن السرية حتى تتعرف الحكومة على النواب الذين يتبنون سياستها وهو ما يعرف بمصطلح (الزبائنية السياسية) بين البرلمان و الحكومة، بينما اذا انتج المجلس سياسة التصويت السري الإلكتروني، فإن ذلك قد يمثل تهديد لمصالح الحكومة داخل البرلمان، وعدم قدرتها على السيطرة البرلمانية على النواب أو حشدهم في صفها .

خامساً- دور التصويت الإلكتروني كألية من اليات الحوكمة الالكترونية في تعزيز الثقة بالبرلمان:

تعتبر الديمقراطية الرقمية محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي، حيث تسعى المؤسسات العامة و السياسية ومنها البرلمان في ايجاد طرق جديدة لإدارة شئون الدولة و الادارة العامة. ويمثل التصويت الإلكتروني هدف لممارسة ديمقراطية تتحدى الظروف المادية و الجغرافية من خلال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات (مغزيلي، ٢٠١٧، ص ٤٧) .

و تعد الثقة السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في الانتماء للدولة، فكلما زادت الثقة فيالنظام السياسي، كلما اعتبر المواطن انه شريك لذلك النظام في عمله وان عليه مسئولية تضامنية مع النظام في سبيل الحفاظ على استقرار الدولة في جميع المجالات. والثقة السياسية لا تأتي بالتلقين أو التعلم أو من خلال التنشئة السياسية، ولكنها تبنى من خلال آليات تجذب المواطن الى الاهتمام و الخوف على وطنه، وتؤكد ضرورة ترسيخ قيم الانتماء، و يعد اختلال معادلة الحقوق والواجبات وغياب العدالة،



نتيجة حتمية لضعف الانتماء وزعزعة قيم المواطنة ومن ثم فقدان الثقة السياسية (البصراي، ٢٠١٩، ص ٥٤).

وإذا كانت الدراسة تتخذ من مدى فاعلية الحوكمة الإلكترونية كمدخلاً لقياس مدى الثقة بين المواطن و البرلمان يجب أن نسترشد ببعض المؤشرات التي تسهم في تبيان درجة تلك الثقة ومنها :

- مدى الرضا الشعبي عن الاجراءات و القرارات الصادرة من البرلمانويتضح ذلك في رصد و تحليل معدلات المشاركة في الانتخابات .
 - مدى المشاركة المجتمعية في التشريعات المنظمة للحياة السياسية .
 - تعتبر الثقة في أداء البرلمان مؤشراً أساسياً وهاماً لقياس رضا المواطنين تجاه السياسات التشريعية و الرقابية على اعمال الحكومة ، وتقترن هذه الثقة باستجابة البرلمان لمطالب المواطنين وبتحقيق ما يخدم حاجاتهم ومصالحهم.
 - طبيعة العلاقات بين النخبة السياسية من جهة و النظام الحاكم من جهة اخرى .
- آليات بناء الثقة في البرلمان :

- إجراء انتخابات برلمانية تتسم بالشفافية و النزاهة ، يسمح من خلالها للجميع بالمشاركة فيها على قدم المساواة ، دون تدخل الدولة للتأثير على نتائجها .
- تطابق تصريحات النواب مع أفعالهم، والحرص على تنفيذ ما يوعدون به.
- إرساء قواعد المساءلة في كافة المجالاتتوعلى جميع المستويات .
- متابعة الرأي العام للمناقشات داخل جلسات البرلمان على الهواء مباشرة وعدم حجب تلك المناقشات عن الشعب.
- وضع اطار عام لإدارة الحياه السياسية يتفق عليه الغالبية، يمثل التوافق حول التشريعات الصادرة من البرلمان.
- وجود احصاءات دورية متاحة للرأي العام حول حضور النواب و بيان التصويت على مشروعات القوانين .



انعكاسات عدم تطبيق التصويت الإلكتروني على الرأي العام :

على الرغم من أهمية التصويت الإلكتروني لتعزيز الشفافية و النزاهة في اداء مجلس النواب من حيث الاثر على الرأي العام وكذلك الاثر في مصداقية المجلس لدى الشارع عند مناقشة مشروع قانون يحظى باهتمام المواطن، الا ان سياسة مجلس النواب تجاه تلك المعالجة قد تختلف عن المأمول، وهو الامر الذي ينظر اليه المواطن بعين الشك و الريبة، فلماذا لا يلجأ المجلس الى التصويت الإلكتروني ؟، الا اذا كانت هناك نية لتمرير بعض القوانين دون الحصول على الاغلبية أو دون اكمال النصاب القانوني لحضور الجلسات العامة .

فقبل ٢٥ يناير لم يكن مجلس الشعب يستخدم التصويت الإلكتروني (عبد الرحمن، ٢٠١١، ص ٦٥)، فكانت رغبة النظام الحاكم في تمرير بعض القوانين تستلزم السيطرة على التصويت باستخدام رفع الأيدي، وكانت الحكومة تنفذ الطلبات الخدمية التي كان يتقدم بها النواب المتعاونون مع الحكومة ، وبالتالي تتحول العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية الى علاقة زبائنية سياسية .

أما في مجلس نواب ٢٠١٥، فانه على الرغم من قيام الاعضاء بالتسجيل عند الحضور للمجلس بالبصمة الالكترونية وذلك لحساب النصاب القانوني للحضور، الا ان بعض النواب يغادروا الجلسات العامة ولا يحضروا اثناء التصويت وبالتالي يتم حساب النصاب القانوني للحضور الى المجلس وليس للحضور الى الجلسة العامة عند التصويت على مشروعات القوانين ، وخاصة ان رئيس المجلس قد حذر النواب اكثر من مرة لتواجدهم في البهو الفرعوني للمجلس وترك الجلسات العامة (نواب في البهو الفرعوني أثناء الجلسة رغم تحذيرات «عبدالعال» ، ٢٠١٨)، فغياب أعضاء مجلس النواب عن حضور الجلسات كان أمر ملفت منذ بدأ المجلس أعماله، وقد صرح رئيس المجلس أكثر من مرة بذلك وناشد الاعضاء بضرورة الحضور (رئيس البرلمان تنقدا غيابا لأعضاء ، ٢٠١٨).



وبالتالي يتضح ان لجوء رئيس البرلمان للتصويت التقليدي الذى يتسم بعدم الدقة لاحتساب الانصبة القانونية وترك التصويت الإلكتروني الذى يتسم بالدقة و الشفافية، ما هو الى مدخلاً لتنفيذ رغبات السلطة التنفيذية ودافعاً لتفريغ البرلمان من مهامه الحقيقية وعلى رأسها مراقبة أداء السلطة التنفيذية، مما قد يؤدي الى تآكل الثقة في أداء البرلمان .

الخاتمة :

إن بناء الثقة في البرلمان هي المهمة الاولى للنواب لكسب تأييد الشعب، ولعل اداء النواب هو الوسيلة التي يحكم عليها الشعب في مدى كفاءة النائب لتمثيله من عدمه، وبالتالي لابد من وجود وسيلة تتيح ذلك التقييم الا وهى التصويت، واذا كان ذلك الاداء يراقب بالتصويت على ما يجرى من مناقشات ومداولات، فيجب ان يكون ذلك التصويت علني ودقيق ويتسم بالشفافية، حيث ان التصويت التقليدي سواء كان بالأيدي أو بالوقوف يتسم بعدم الدقة و الشفافية ويكتنفه الغموض، وهو ما يترتب عليه عدم معرفة القوة التصويتية الحقيقية لمشروعات القوانين والاتفاقيات التي يلزم الموافقة عليها، وهو الامر الذى قد يؤدي لتمرير بعض القوانين والاتفاقيات دون الحصول على النصاب القانوني لإقرارها، وهو ما قد يؤدى لسيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان وبالتالي تآكل الثقة في البرلمان .

وتشكل تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصال القوة الدافعة الرئيسة لرسم ملامح القرن الحادي والعشرين، وسينعكس تأثيرها على تعزيز الثقة وسرعة الانجاز، فالنظم السياسية التي تسعى للانتقال الديمقراطي عليها ان تبحث عن المقومات الايجابية التي تنعكس عليها بصفة عامة وعلى حياة الناس بصفة خاصة، وان دخول تكنولوجيا المعلومات والتنظيم الإلكتروني في المجال السياسي يعد الاكثر تأثيراً على حياة المجتمع، لضمان الكفاءة والدقة والسرعة في اتخاذ القرار. فالمناقشات الحرة والنزهة داخل البرلمان يلزمها تصويت نزيه يتسم بالشفافية ، وهي ركيزة ضرورية لبناء النظام



الديمقراطي وشرعية السلطة في أي بلد، ولذلك اهتم المجتمع الدولي بتلك التكنولوجيا واعتبرها واحدة من كفاءة أداء البرلمانات واعتبر ان التصويت الإلكتروني مدخلاً لها، وبالتالي إذا اراد البرلمان ان يكتسب الثقة و أن يكون معبراً حقيقياً عن رغبات الجماهير، فعليه ان يعتمد على التصويت الإلكتروني كآلية أولى ورئيسية .

● نتائج الدراسة :

- تشكل البيانات التي يتم تخزينها في برامج التصويت الإلكتروني مرجعاً هاماً لمضابط المجلس، حيث يمكن الاستفادة منها في المجالات التشريعية والعلمية المتخصصة بهذا المجال، ويساعد ذلك في تقييم أداء السلطة التشريعية في النظم السياسية .
- التصويت الإلكتروني هو المحدد الأمثل في حساب النصاب القانوني لحضور الجلسة العامة.
- التصويت الإلكتروني هو الوسيلة الأكثر دقة في حساب نسب الموافقة أو الرفض أو الامتناع، وهو الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على ثقة الرأي العام في أداء المجلس.
- تجاهل مجلس النواب آلية التصويت الإلكتروني المنصوص بها في اللائحة كآلية أولى للتصويت من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ .
- هناك علاقة طردية بين بناء الثقة في أداء المجلس وبين محفزات المشاركة في الانتخابات، حيث ان البيئة الانتخابية والتي منها تقييم أداء أعضاء مجلس النواب في ذهن المواطن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية السياسية وثقته في جدوى صوته عند المشاركة في استحقاقات انتخابية برلمانية مستقبلية .
- على الرغم من ان اللائحة التنظيمية لأعمال المجلس اوردت الحالات التي ينبغي أن يتم التصويت فيها نداءً بالاسم إلا أنه يمكن أن يستعاض بالتصويت الإلكتروني، وخاصة ان من خصائص التصويت العامة هي السرية .



- ان اللجوء للتصويت التقليدي، وتجاهل التصويت الإلكتروني بما يتسم كلا منهما بسمات سالف ذكرها، ما هو الا تكريس سيطرة السلطة التنفيذية على الأداء البرلماني، و تطويعه لصالحها، مما يؤثر سلباً على ثقة المواطنين في الأداء البرلماني .
- لا يكفى وجود تشريع لتطبيق فعال للحوكمة الإلكترونية، بل يلزم توافر ارادة حقيقية من النظام السياسي للضغط على البرلمان بحتمية اعتماد التصويت الإلكتروني في كل الجلسات .
- التشريعات والاتفاقيات التي تمس سيادة الدولة لا يمكن ان يتم اللجوء فيها بالتصويت التقليدي الذي يتسم بعدم الانضباط، نزولاً على رغبة السلطة التنفيذية، بل يجب أن تكون الية التصويت شفافة ونزيهة، حيث معلومية عدد الأصوات الموافقة وعدد الاصوات الراضية والممتنعة، لا ان تكون الموافقة أو الرفض برفع الأيدي أو الوقوف، دون الوضع في الاعتبار نسب التصويت.
- التصويت الإلكتروني هو الالية الامثل لحساب عدد الاصوات عند مناقشة مجموعة من المواد كالتعديل الدستوري، حيث ان التصويت الإلكتروني يسهل حصر نسب الموافقة على كل مادة على حدى، ويستبعد المواد التي لا يوافق عليها النواب إلكترونياً، بينما اللجوء الى التصويت نداءً بالاسم على كل مادة، يؤدي الى ضياع الوقت وخاصة ان التصويت يأتي بعد جلسات للمناقشة، وهو ما يؤدي الى تآكل الثقة في اداء مجلس النواب.



قائمة المراجع :

- ١- أزمة التصويت الإلكتروني داخل « النواب المصري ».. هل أخطأ رئيس البرلمان؟ بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٦، على الرابط <http://www.alghad.tv/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA>
- ٢- التصويت برفع اليد « تمرير القوانين » يثير جدلا تحت القبة، ١٠ / ٣ / ٢٠١٦ على الرابط <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10032016&id=10267ee0-8d39-4d73-8e9d-3012d326315e>
- ٣- التصويت الإلكتروني "الحاضر الغائب" .. بتاريخ ١١ / ٨ / ٢٠١٦ ... على الرابط <https://www.youm7.com/story/2016/8/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA> ، تما لاطلاعي ٢٢ / ٧ / ٢٠١٨ .
- ٤- البرلمان وافق نهائيا على ٥ قوانينمكملة للدستور .. " اختلال النصاب " وراء تأجيله الأكثر من شهرين ... ٥ / ١٢ / ٢٠١٧ ، على الرابط [https://www.youm7.com/story/2017/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7](https://www.youm7.com/story/2017/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7)
- ٥- البرلمان وافق نهائيا على ٥ قوانين مكملة للدستور .. " اختلال النصاب " وراء تأجيله لأكثر من شهرين ... ٥ / ١٢ / ٢٠١٧ ، على الرابط [https://www.youm7.com/story/2017/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7](https://www.youm7.com/story/2017/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7)



<https://www.youm7.com/story/2017/12/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86->

٦- البرلمان المصري يسقط عضوية توفيق عكاشة، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٦ على الرابط، <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2016/03/02/%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7>

٧- البرلمان يبدأ التصويت نداء بالاسم على مبدأ «التعديلات الدستورية»، بتاريخ ١٤ فبراير/ ٢٠١٩، على الرابط <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2805099/1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86->

٨- التصويت بالجلسة العامة على " تيران وصنافير " بـ "رفع الأيدي" ، بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٧ ، على الرابط <https://www.elbalad.news/2806133>

٩- القصة الكاملة لإسقاط عضوية عكاشة، ٢٠١٦/٢/٣ على الرابط : <https://www.youm7.com/story/2016/3/3/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86->

١٠- «النواب» يوافق على مخدمة لواءات الجيش ٤ سنوات.. ورئيس المجلس : «دعمنا لن يتوقف» ٢٤/٥/٢٠١٦ ، على الرابط <https://www.almasryalyoum.com/news/details/953711> ، تم الاطلاع ب تاريخ ٢٠١٨/١١/٣ .

١١- بعد منح الثقة لحكومة مدبولي.. البرلمان رفع دور الانعقاد الثالث – صوت الأمة، على الرابط



١٩- عادل عبد الصادق، الارهاب الإلكتروني- القوة في العلاقات الدولية : نمط جديد و تحديات مختلفة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩ ، ص ٧١

٢٠- عدد مرات رفض "عبدالعال" غياب النواب. آخرها التهديد بقطع الإجازة، ٣٠ / ٥ / ٢٠١٧ ، على الرابط

<https://www.youm7.com/story/2017/5/30/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%AF%D8%AF->

٢١- علي خليفة الكواري (٢٠٠٠)، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في: قراءات أولوية منة خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (مجموعة باحثين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.٢٠

٢٢- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل (١٩٨١ : ٢٠١٠) مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠١٠ / ص ٢١٢ .

٢٣- "غياب النواب" عرض مستمر.. تعرف على مواقف "عبدالعال" من عدم حضور الأعضاء ٩/١١/٢٠١٧ ، على الرابط

<https://www.youm7.com/story/2017/11/9/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8->

٢٤- قرار جمهوري بمد حالة الطوارئ ٣ أشهر بجميع أنحاء البلاد، على الرابط- <https://www.youm7.com/story/2019/1/13/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%89->



٢٥- مجلس النواب يسقط عضوية محمد أنور السادات بأغلبية الثلثين، بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٧، على الرابط

<https://www.youm7.com/story/2017/2/27/%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3->

٢٦- مصر: اعتراض عدد من النواب على اتفاقية الحدود مع السعودية، ١٣ يونيو ٢٠١٧، على الرابط

<http://www.almayadeen.tv/news/politics/721465/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6->

٢٧- محمود عبد الغفار، التكنولوجيا في ادارة الانتخابات، بتاريخ ٢٠١٩/٦/١١ على الرابط <http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/translatorsTemplate>

٢٨- مصطفى محمد أمين، الجرائم الانتخابية، دارالجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠ .

٢٩- معنى الديمقراطية الرقمية، دراسة منشورة من خلال مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، بتاريخ ١١/٢٢ / ٢٠١٤ .

٣٠- محمد نور البصراي، دور الثقة السياسية في الانتماء للدولة وبناء المؤسسات خلال المراحل الانتقالية، بالتطبيق على حالة مصر بعد ٢٥ يناير، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٧ .

٣١- نشوى محمد عبدالرحمن (٢٠١١) ، "الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة ٢٥ يناير"، الحوار المتمدن، العدد ٣٤٣٦، تاريخ ٢٤/٧/٢٠١١ .

٣٢- نص اللائحة الداخلية للبرلمان، ٢٠١٦/٤/١٩، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط _____



<https://www.youm7.com/story/2016/4/19/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B5-%D9%86%D8%B5-1>

٣٣- نـــــــــــــــــو المغزيليـــــــــــــــــي، جامعــــــــــــــــة قســــــــــــــــة نطينةــــــــــــــــة -٣-
الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث "يونيو - حزيران" لسنة "٢٠١٧" من
مجلة العلوم السياسية والقانون .

٣٤- نواب في الجهو الفرعوني أثناء الجلسة رغم تحذيرات «عبدالعال»، بتاريخ ٨/
نوفمبر ٢٠١٧، على الرابط <https://www.vetogate.com/2945493>

